عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

الحرس التونسي يعتقل سلفيين بحوزتهما أسلحة

تونس / وكالات :

أكد الناطق باسم الداخلية التونسية خالد طروش اعتقال الحرس التونسي شخصين محسوبين على التيار السلفي عثر بحوزتهما على أسلحة ومتفجرات ومخدرات وملابس عسكرية وذلك في منطقة فرنانة بولاية جندوبة (شمال غرب) القريبة من الحدود الجزائرية.

وحسبما ذكرت وكالة الأنباء التونسية لاذ آخران بالفرار مشيرة إلى أن الشخصين ينتميان إلى التيار السلفي.

يأتي ذلك بينما تتعالى تحذيرات أطلقتها أكثر من جهة بشأن «عمليات مشبوهة تقوم بها مجموعات على الحدود التونسية الجزائرية».

وكان الحرس التونسي قد أحبط مؤخرا عمليات تهريب للأسلحة على الحدود، كان آخرها ما يعرف بأحداث بئر علي بن خليفة، حيث اشتبكت فرق من الجيش والحرس التونسيين بعناصر مسلحة «تم التقطن لحملهم أسلحة قادمة من ليبيا».

وقد قتل أثناء الاشتباك عنصران وألقي القبض على ثالث في حين اكتشف مخزن أسلحة في منزل أحد القتيلين.

يشار إلى أن ولاية جندوبة توصف بأنها من معاقل السلفيين في تونس. وقد شهد مركز الولاية في يونيو الماضي مواجهات بين سكان وسلفيين أحرقوا مركزا للشرطة احتجاجا على اعتقال رفاق لهم.

وفي مايو 2011 قتل عقيد وجندي بالجيش التونسي أثناء اشتباكات في بلدة الروحية من محافظة سليانة (شمال غرب) مع مسلحين تسللوا من الجزائر ويشتبه بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

يذكر أن تونس تعيش أوضاعا أمنية هشة بعد احتجاجات اجتماعية في محافظة سليانة وبعد اشتباكات بين إسلاميين ونقابيين يساريين قبل أيام يوم إحياء الذكرى الستين لاغتيال الزعيم الوطني فرحات حشاد وقد انحصر الصراع بعدها بين الاتحاد العام التونسي للشغل وبين حركة النهضة الإسلامية.

ويرى الاتحاد، الذي اقر الإضراب العام في كامل تراب الجمهورية ليوم 13 ديسمبر الجاري كما قام بإضرابات عامة في كل من ولايات صفاقس وسيدي بوزيد وقفصة والقصرين، يرى أن حركة النهضة تعمدت إرسال مليشيات رابطات حماية الثورة لاقتحام مقره والاعتداء على مناضليه وانه كان مجبرا على التحرك للدفاع عن مقاره ومناضليه ضد تلك الهجمة التي اعتبرها جاءت لتركيعه ولتحييده في الساحة السياسية.

وأكد الاتحاد أن لديه الصور التي تثبت ذلك لكن حركة النهضة رفضت تلك التصريحات ونفت أية علاقة لها مع مواصلة تمسكها بروايتها حول الأحداث من أن «ميليشيات الاتحاد» هي التي هاجمت المتظاهرين.

مطالب الاتحاد كما وردت في بيان الهيئة الإدارية:

1 ـ تقديم المعتدين إلى المحاكمة ومقاضاتهم على كل ما اقترفوه خاصة أن الأحداث موثقة بالصور والأشرطة والأسماء.

2ـ حل ما يسمى بلجان «حماية الثورة» التي أثبتت الأحداث التي عاشتها بلادنا في الأشهر الأخيرة إنها مليشيات تتحرك بأمر من الحزب الحاكم للاعتداء على كل من يخالفه الرأي.

3 ـ رفع شكوى إلى منظمة العمل الدولية لاتخاذ موقف من الاعتداءات المتكررة التي تستهدف نقابيي الاتحاد العام التونسي للشغل.

4 ـ دخولنا في إضراب عام وطني احتجاجا على الاعتداءات التي استهدفت منظمّتنا وذلك كامل يوم الخميس 13 ديسمبر 2012.

سياسيون مصريون يرفضون نتائج حوار الرئاسة مع القوى الوطنية..

جبهة الإنقاذ الوطني: قرارات الرئيس مراوغة لتمرير دستور مرفوض شعبيا

القاهرة / متابعات :

أكد جورج إسحاق القيادي بحزب الدستور وعضو جبهة الإنقاذ الوطني على رفض جبهة الإنقاذ الوطني والقوى الوطنية لإصدار الرئيس محمد مرسى لإعلان دستوري جديد والإصرار على إجراء الاستفتاء على الدستور في موعده دون التوافق على مواده، معتبرا ذلك مراوغات لتمرير الدستور المرفوض من كافة القوى الوطنية، مشيرا إلى أن «نائب الرئيس سبق أن عرض على القوى السياسية إصدار وثيقة ورفضناها من قبل ».

وشدد إسحاق على استمرار الدعوات لمسيرات حاشدة من كل ميادين مصر والاعتصام أمام قصر الاتحادية، حتى إسقاط مشروع الدستور، وتشكيل جمعية تأسيسية جديدة تمثل كافة أطياف المجتمع، ويشارك فيها المجتمع المصري بكافة فئاته في صياغة دستور يليق بمصر الثورة ويرضي كافة الأطراف.

من جانبه قال الدكتور أحمد البرعي نائب رئيس حزب الدستور، والأمين العام لجبهة الإنقاذ الوطني، إن ما يحدث الآن محاولات للمراوغة، ومحذرا من أن إجراء الاستفتاء سيكون نكبة من نكبات هذا النظام.

من جهة أخرى عبر عدد من السياسيين من خلال صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي عن رفضهم لنتائج لقاء الرئيس محمد مرسي بعدد من القوى السياسية والإسلامية بمقر الاتحادية أول من أمس السبت، ومنها إلغاء الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس في 21 نوفمبر الماضي، والإبقاء على موعد الاستفتاء على الدستور في موعده، بالإضافة إلى إصدار إعلان دستوري جديد.

وقال الدكتور محمد البرادعي، رئيس حزب الدستور، «كسرنا حاجز الخوف، دستور يجهض حقوقنا وحرياتنا هو دستور سنسقطه اليوم قبل الغد، وقوتنا في إرادتنا».

ووصف محمود عفيفي، المتحدث الرسمي لحركة شباب 6 أبريل، ما حدث بالتضليل والمراوغة واستكمال لمسلسل الخداع باسم القانون والشرعية، مشيرا إلى أن الحديث عن إجماع القانونيين على عدم قدرة الرئيس على تغيير ميعاد الاستفتاء على الدستور بغير الدقيق؛ لأن الرئيس عدل تلك المادة في الإعلان الماضي، عندما قام بعد عمل اللجنة التأسيسية شهرين، وهذا يخالف نص المادة 60 من الإعلان الدستوري.

وأضاف عفيفي: «حينما تريد أن تمرر قرارات تخدم مصلحتك فقط، تحدث عن رصدك لمؤامرة على الوطن، وليس من الضروري أن تذكر تفاصيلها، معتبرا ذلك من ميراث السلطة المستبدة.

وفى سياق متصل أكد حافظ أبو سعدة، رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ثبات موقفه من الإعلان قائلا: «مازلت عند موقفي». مضيفا «ليس لرئيس الجمهورية أن يصدر إعلانات دستورية بموجب الإعلان الدستوري الأول الصادر في 30 مارس، والذي حدد صلاحيات الرئيس».

ورفض خالد علي، المرشح الرئاسي السابق، قرارات الرئاسة قائلا: «نرفض المراوغة، ونسعى لإسقاط مشروع هذا الدستور، وإعادة تشكيل تأسيسية متوازنة تمثل أطياف المجتمع، وانتداب قاض للتحقيق في التعذيب والقتل في الاتحادية».

في السياق ذاته قال د. خالد أبو بكر، عضو الاتحاد الدولي للمحامين، «إن الإعلان الدستوري الجديد تضمن مواد تنص على أن صياغة وثيقة لتعديل المواد الخلافية في الدستور الجديد بعد عرضها على مجلس الشعب لا قيمة لها».

وأضاف «أبو بكر»، في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «مجلس الشورى يجوز الطعن عليه وإلغاء تشكيله، أي قرار للرئيس يجوز الطعن عليه أمام القضاء، متسائلا: «كيف يلغى الإعلان الدستوري ويصبح أثره نافذا».

وتساءل «أبو بكر»: «إلى من ستوكل سلطة التشريع لحين انتخاب البرلمان؟ ومن سيضع قانون الانتخابات في حالة الموافقة على الدستور «وهو متوقع» وفي حال الحكم بحل الشورى؟».

وأشار «أبو بكر» إلى أن تكليف قضاة تحقيق فيما تم أمام الاتحادية قد يكلف الرئيس التضحية بالمحرضين، وهم أشخاص يصعب عليه التضحية بهم.

وأكد أبو بكر أن القوى المدنية تخشى الآن انتقاد كل التصرفات حتى لا يحسب عليها أنها تعارض على طول الخط، مع اقتناعها التام بأن محصلة اليوم لا شيء، مضيفا أنه سيتم الحديث للشارع المصري على أن الرئيس تنازل وألغى الإعلان الدستوري. واعتمادا على حاجة الناس للاستقرار سيجد هذا الحديث رواجا.

ووجه «أبو بكر» رسالة إلى رجال السياسة والقانون، قائلا «إلى أهل السياسة: اقبلوا أو ارفضوا هذه قضيتكم، عدم محاكمة المحرضين الكبار على ما تم في الاتحادية هذه قضيتنا»، مضيفا «العدل لا يتجزأ».

وتابع «أبو بكر»: «سيبقى إرهاب أصحاب الرأي والشخصيات العامة. وأقول إنه حق للمصريين وواجب علينا، فإذا كنا نتصدر المشهد لنتكلم فعلينا ألا نتوارى وقت وجوب الحديث، مضيفا أن إعلان بعض القادة في الشوارع- وسط حشودهم- عن إرهاب لبعض الأسماء، جريمة تقتضي القبض عليهم ومعاقبتهم بعد تحقيق.

وأنهى «أبو بكر»، قائلا: «أنا أقدر أعيش خارج مصر في رخاء غدا، لكن وحق من رفع السماء وأركع له وحده، لن أترك مصر، ولن أخفض صوتي».

من ناحيتها نظمت عدد من القوى السياسية والحركات الثورية، أمس مسيرات إلى قصر الاتحادية، لدعم المعتصمين أمام القصر، الأولى ستنطلق من أمام مسجد النور بالعباسية، والثانية من ميدان الساعة بمدينة نصر، لتنضم إليها مسيرة أخرى انطلقت في الرابعة عصرًا، من أمام تقاطع شارع مصطفى النحاس مع شارع عباس العقاد، ومسيرة تنطلق من أمام مسجد الشيخ كشك بمنطقة حدائق القبة، لتتجه جميع المسيرات إلى قصر الاتحادية بمنطقة مصر الجديدة.

وتجدد المسيرات مطالبها برفض الاستفتاء على مشروع الدستور، ومحاكمة المتهمين في أحداث «الاتحادية».

وشارك في المسيرة عدد من القوى السياسية والأحزاب، منها حزب الدستور، والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب المصريين الأحرار، وحركة الاشتراكيين الثوريين، وحركة 6 إبريل، والتيار

عواصم العالم

العثور على مواد سامة في جثة رئيس تركيا السابق أوزال

أنقرة / وكالات :

قالت صحيفة (الصباح) التركية إنه تم العثور على مواد شديدة السمية في جثة الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال، كافية لقتله خلال دقيقتين فقط من تناوله إياها.

وقالت الصحيفة إن المشرحين عثروا على عدة مواد سامة بجثة أوزال التي جرى استخراجها في أكتوبر الماضي، بعد شكوك بوفاته مسموما قبل 19عاما، ومن هذه المواد مادة الـ«دي دي تي» شديدة السمية إضافة لمادة البولونيوم المشعة.

وكانت صحف تركية أخرى قد أشارت مؤخرا إلى أن المحققين عثروا في جثة أوزال على كميات من مادة الـ«دي دي تي»، تقدر بعشرة أضعاف الكمية التي يمكن وجودها في الإنسان الطبيعي، وكذلك بالنسبة لبقية المواد السامة التي وجدوها في جثته.

وقالت صحيفة (الزمان) اليومية إن الكميات الكبيرة من المواد السامة الموجودة في جثة أوزال كانت كفيلة بقتله، وفقا لما توصل إليه المحققون.

وكان الإدعاء العام قد أمر باستخراج رفات أوزال من مقبرة توب كابي التاريخية في إسطنبول، بعد إبداء أفراد من أسرته شكوكا بوفاته مسموما.

وكانت صحيفة (دير شبيغيل) الألمانية قد أكدت في وقت سابق عن أرملة أوزال رفضها رواية رسمية تقول إن زوجها توفي بشكل طبيعي نتيجة سكتة قلبية، وقالت «إن انشغال أوزال قبل وفاته بإيجاد حل سلمي نهائي للمشكلة الكردية ورفضه القيام بعمليات غير قانونية لمواجهة المتمردين الأكراد قد أثار استياء المؤسسة العسكرية»، وهو ما يرى فيه كثير من الأتراك سببا لتخلص هذه المؤسسة من أوزال.

ورأت الصحيفة الألمانية أن ما يعزز هذه الفرضية هو تنفيذ الجيش التركي عمليات كان رفضها أوزال في المناطق التركية بمجرد وفاته.

ومع تكرر الشكوك، شكل الرئيس الحالي عبد الله غل في يونيو لجنة تحقيق رئاسية خاصة للبحث في هذه الشبهات، وطالب تقرير اللجنة بضرورة الكشف عن جثة أوزال لتحليلها.

وكان أوزال، وهو الرئيس الثامن لجمهورية تركيا، قد توفي بهبوط في القلب -وفق الرواية الرسمية- في أبريل/نيسان 1993، بمستشفى في أنقرة عن 65 عاما، أثناء توليه منصبه.

وبعد فترة حكم عسكري في أعقاب انقلاب عام 1980، هيمن أوزال على الحياة السياسية التركية خلال فترة توليه رئاسة الوزراء بين عامي (1983-1989) ثم انتخبه البرلمان رئيسا للبلاد. وأثناء رئاسته للوزراء نجا من محاولة اغتيال نفذها مسلح يميني عام 1988، عندما أطلق النار عليه في مؤتمر للحزب فأصاب أصبعه.

أميركا تقر باحتجاز مائتي طفل في أفغانستان

واشنطن / وكالات :

اعترفت الولايات المتحدة -في تقرير خاص بشأن التزامها ببنود معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الطفل- أنها اعتقلت منذ العام 2008 أكثر من مائتي طفل أفغاني خلال الحرب في سجن عسكري قريب من قاعدة بغرام القريبة من كابل.

وأشار التقرير -الذي تقدمه الخارجية الأميركية كل أربع سنوات للجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة بجنيف- إلى أن هؤلاء الأطفال الذين تعتبرهم «مقاتلين معادين للولايات المتحدة» كان الهدف من إبقائهم رهن الاعتقال هو «منعهم من العودة مجددا لأرض المعركة».

وأوضحت الخارجية الأميركية في تقريرها الذي وزع هذا الأسبوع أن عددا من هؤلاء المعتقلين الصبية تم الإفراج عنهم وتحويلهم للسلطات الأفغانية، وأن البعض الآخر ما زال معتقلا حتى اللحظة في معتقل بمنطقة باروان.

وأفاد التقرير بأن معظم هؤلاء الصبية لا تتجاوز أعمارهم 16 سنة وأن هذه الأعمار لم تكن تحدد سوى بعد مرور مدة على اعتقالهم ما يعني أن أعمارهم وقت إلقاء القبض عليهم كانت على الأقل 13 أو 14 سنة، بحسب مدير برنامج اتحاد الحريات المدنية الأميركية لحقوق الإنسان جميل داكوار.

وانتقد داكوار مدة اعتقال هؤلاء الصبية -التي تبلغ بحسبه سنة بالنسبة لغالبيتهم- معتبرا أن «هذه الفترة فترة اعتقال طويلة وغير مقبولة وتعرض الأطفال لانتهاكات جسدية ونفسية كبيرة خصوصا إذا تم حرمانهم من الحقوق التي يضمنها لهم القانون الدولي».

وقالت المديرة التنفيذية لشبكة العدالة الدولية المدافعة عن حقوق هؤلاء الصبية، تينا فوستر «لقد التقيت أطفالا من معتقل بغرام كانت أعمارهم لا تتجاوز 11 إلى 12 سنة».

وأضافت «نعتقد أن عددهم يتجاوز المائتين بكثير لأن هنالك آلافا آخرين من الصبية بمركز الاعتقال بباروان، كما أن أولياء بعض منهم أكدوا لنا أن أعمار أبنائهم كانت تتجاوز 18 سنة وقت اعتقالهم والسلطات الأميركية لا تسمح لهؤلاء الصبية ولا لأولياء أمورهم بانتقاد مدى دقة الأعمار التي تنسبها إليهم».

يشار إلى أن تقرير الخارجية الأميركية السابق عرض قبل أربع سنوات تفاصيل ممارسات الجيش الأميركي وإدارة الرئيس جورج بوش الابن بعد سنوات من العمليات الحربية والحملات العسكرية في إطار حربها على «الإرهاب».

صدامات في عاصمة إيرلندا الشمالية

بلفاست / وكالات :

اندلعت أعمال عنف بعاصمة إيرلندا الشمالية بلفاست بعد قرار بلدية المدينة التوقف عن رفع العلم البريطاني على واجهة مبناها الرئيسي إلا في بعض المناسبات.

وقد أسفرت المواجهات -التي وقعت بعد ساعات فقط من زيارة وزيرة خارجية أميركا هيلاري كلينتون- عن إصابة ثمانية من عناصر الشرطة واعتقال خمسة أشخاص وسط المدينة، وفق الشرطة.

ويقول شهود عيان إن متظاهرين ألقوا حجارة وقنينات على عناصر الشرطة، وتم إحراق سيارتين.

يذكر أن العلم البريطاني كان يرفرف باستمرار على مبنى بلدية المدينة لكن أعضاء البلدية صوتوا الاثنين الماضي -رغم رفض الموالين الذين ينادون ببقاء إيرلندا الشمالية في إطار المملكة المتحدة- بـ 29 صوتا مقابل 21 على مذكرة تنص على ألا يرفرف العلم فوق المبنى إلا 17 يوما في السنة.

وتطبيقا لهذا التدبير الذي يحمل البلدية على التقيد بالقواعد المطبقة بكل الدوائر الحكومية، سحب العلم الثلاثاء الماضي للمرة الأولى منذ افتتاح المبنى عام 1906.

ومنذ الاثنين ينظم الموالون المحتجون على السياسة الجديدة المتعلقة بالعلم البريطاني كل مساء مظاهرات في عدد كبير من مناطق إيرلندا الشمالية.

كما تلقت النائبة ناومي لونغ -وهي إحدى الداعمات لهذه السياسة- الجمعة، تهديدا بالقتل بسبب موقفها، وعثر على قنبلتين مما يشير إلى استمرار التوتر بالمنطقة على رغم عملية السلام التي أنهت إجمالا منذ تسعينات القرن الماضي ثلاثة عقود من أعمال العنف الطائفية بين الكاثوليك والبروتستانت أسفرت عن 3500 قتيل.

يشار إلى أن اتفاق سلام تاريخيا وقع بين البروتستانت والكاثوليك منذ عام 1998 لكن أعمال عنف متفرقة تندلع أحيانا في أنحاء متفرقة من البلاد.

كرزاي يتهم باكستان بمحاولة اغتيال مدير مخابراته

كابول / وكالات :

أكد الرئيس الأفغاني حامد كرزاي أن الهجوم الذي نفذه انتحاري ادعى أنه رسول سلام مستهدفا مدير المخابرات الأفغانية أسد الله خالد وأسفر عن إصابته الخميس الماضي دبر بمدينة كويتا الباكستانية.

ولم يذهب كرزاي إلى حد إلقاء اللوم على باكستان إلا أنه قال في مؤتمر صحفي إنه سيثير القضية مع باكستان وهي قوة إقليمية يرى مراقبون أنها تنتقد جهود الولايات المتحدة لإشاعة الاستقرار في أفغانستان قبل رحيل القوات المقاتلة التابعة لحلف شمال الأطلسي بحلول نهاية 2014.

وقال كرزاي «بالطبع سنسعى إلى توضيح من باكستان لأننا نعلم أن هذا الرجل الذي جاء بصفة ضيف للاجتماع مع أسد الله خالد جاء من باكستان، إننا نعلم ذلك كحقيقة».

وأضاف «سنسعى بثبات ووضوح إلى توضيح ونطلب أي معلومات قد تكون لديهم» مشيرا إلى أنه سيبحث المسألة مع مسؤولين باكستانيين أثناء اجتماع لهم بتركيا.

وأعلنت حركة طالبان الأفغانية المسؤولية عن الهجوم لكن كرزاي أكد أن الحركة المتشددة ليست المسؤولة عن الهجوم الذي وقع بقلب العاصمة كابل.

وفي هذا الإطار قال كرزاي «أعلنت طالبان فيما يبدو المسؤولية مثل العديد من الهجمات الأخرى لكن مثل هذا الهجوم المعقد ووجود قنبلة مخبأة داخل جسده هذا ليس من صنع طالبان».

المفوضة الأممية تصف أوضاع مصر بالكارثية

قالت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية إن مشروع الدستور الذي اقترحه الرئيس المصري محمد مرسي والمزمع طرحه للاستفتاء الأسبوع القادم، يتضمن إغفالات والتباسات جدية تبعث على القلق، وأنه يعتبر أضعف من دستور 1971 الذي وضع في عهد الرئيس المصري الأسبق أنور السادات.

من ناحيتها أشارت المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة نافي بيلاي إلى الاضطرابات التي تشهدها مصر، وأعربت عن القلق بشأن تفاقم الأزمة التي تعصف بالبلاد، واصفة الأوضاع في مصر بأنها أصبحت كارثية.

وأعربت بيلاي عن قلقها إزاء ارتفاع حصيلة ضحايا الاضطراب السياسي العميق الذي تشهده مصر، والناتج عن ما وصفتها بالعيوب في مضمون مشروع الدستور الجديد في البلاد، وكذلك في طريقة الإعداد لهذا الدستور.

ولكن المفوضة العليا لحقوق الإنسان أعربت عن استيائها من مشروع الدستور الجديد، وذلك لعدم إضفائه الصفة القانونية على حزمة من المعاهدات الدولية الحامية للحقوق المدنية والسياسية، والتي تمنع التعذيب والتمييز العنصري، ما قد يفتح الطريق أمام القوانين المصرية المتعارضة مع التزامات مصر على المستوى الدولي.

وأضافت بيلاي أن العديد من أحكام الدستور الجديد، تتضمن قوانين خارج مصطلحات حقوق الإنسان، وأنها تركز السلطات في يد الرئيس، ما يقيد سلطة القضاء، مشيرة إلى أن حق التظاهر السلمي للمحتجين المصريين كان أحد الأسباب التي ساهمت في مجيء مرسي، وإلى أن تلك المظاهرات هي التي أطاحت بمبارك.

نووي باكستان لردع أميركا

زعم مسؤول هندي سابق أن باكستان تعكف على توسيع ترسانتها النووية لردع أي هجوم أميركي عليها بوصفها قوة نووية في المنطقة.

وذكرت صحيفة (ديلي تلغراف) البريطانية أن سباق التسلح الآسيوي الثلاثي لطالما ظل يمثل انعكاسا لمدى التنافس القائم بين الهند والصين، والهند وباكستان. بيد أن مستشارا سابقا لرئيس وزراء الهند مانموهان سينغ يرى أن باكستان باتت تعتبر الولايات المتحدة تشكل تهديدا محتملا لها.

ففي مقال بصحيفة «هندو» التي تصدر باللغة الإنجليزية في مدينة تشيناي (مدراس سابقا) الهندية، كتب شيام ساران أن إسلام آباد استثمرت أموالا لإنتاج جيل جديد من الرؤوس الحربية المصنوعة من البلوتونيوم، وزادت من المدى الذي تصله ترسانتها النووية، وأدخلت تحسينات على درجة دقة صواريخها.

وقد أبدت واشنطن قلقها من مساعي دول المنطقة في تطوير قدراتها النووية، لكنها ترى أن هذه التطورات تعكس مخاوف قديمة تعتري باكستان إزاء تفوق خصمها اللدود الهند في القوة التقليدية.

غير أن الأمر بالنسبة لساران يختلف، فباكستان ترمي من وراء ترسانتها النووية المتعاظمة إلى ردع الولايات المتحدة، حليفتها «العنيدة» في الحرب على الإرهاب.

وتعود مخاوف إسلام آباد من احتمال إقدام واشنطن على توجيه ضربة قاصمة تقضي على قدرات باكستان النووية، إلى ما بعد أحداث 11 سبتمبر بقليل، عندما صرح حينها الرئيس برويز مشرف أن بلاده تلقت تحذيرا بضرورة مساندة الحرب على الإرهاب أو التعرض «لقصف يعيدها إلى العصر الحجري».

وعلى الرغم من رضوخ مشرف للتحذير فإن العلاقات بين البلدين ظلت متوترة منذ ذلك الحين، ووصلت إلى أدنى مستوياتها في أعقاب الغارة التي شنتها قوة أميركية خاصة في 2011 وأسفرت عن قتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن في منزله بقلب مدينة إبت آباد الباكستانية.

ونسبت الصحيفة تلغراف إلى الجنرال طلعت مسعود -وهو قائد عسكري باكستاني متقاعد وخبير في الشؤون النووية- القول إن مزاعم ساران تنطوي على بعض الحقائق.

وأضاف «أنني لا أقول إن قدرات باكستان النووية المتعاظمة موجهة للتصدي لأميركا لأن في ذلك انتحارا، لكن ما تزال هناك مخاوف لدى مجتمع الخبراء الإستراتيجيين والحكومة في باكستان من أن أميركا تميل ضد برنامجنا النووي حتى إذا ساءت الأمور فإنها قد تعمل على شل قدراتنا النووية».

وتمضي الصحيفة إلى القول إن ثمة اعتقادا بأن باكستان لديها رؤوس حربية نووية أكثر مما عند الهند بواقع 100-110 رؤوس نووية.

دعوة للحد من انتحار الجنود الأميركيين

أشار مسؤولان عسكريان أميركيان إلى ظاهرة وصفاها بالخطيرة في الجيش الأميركي تتمثل في إقدام الجنود على الانتحار، وقالا إنها تعتبر مسؤولية كبار الضباط والمسؤولين العسكريين في منع الجنود من الإقدام على قتل أنفسهم، وذلك من خلال إيجاد بيئة ودية أفضل.

وقال كل من رئيس الأركان السابق في الجيش الأميركي الجنرال دنيس ريمر ونائبه الجنرال السابق بيتر تشارلي في مقال نشرته لهما صحيفة (واشنطن بوست) الأميركية، إنهما تدرجا في الرتب العسكرية في الجيش الأميركي وإنهما سعيا جاهدين لإيجاد البيئة الودية المناسبة للجنود.

وأوضحا أنهما كانا يتعرفان على الجنود ويقومان بإجراء زيارات إلى أهاليهم، سواء كانوا يعيشون في المعسكر أم خارجه، وأنهما كانا يعتبران ما يقومان به جزءا لا يتجزأ من مهام وواجبات القيادة. وقالا إن قلبيهما كانا يتفطران إثر فقدان أي من الجنود لأي سبب كان، ولكنهما كانا يشعران بحزن أعمق إذا قضى أحد الجنود منتحرا.

وقال الكاتبان إن ظاهرة انتحار الجنود الأميركيين أصبحت تشكل تحديا للجيش الأميركي منذ فترة طويلة، وأضافا أن حالات الانتحار أخذت ترتفع في سنوات الألفية الثانية، وأن معدل الانتحار استقر في عامي 2010 و2011 ولكنه عاد للارتفاع العام الجاري ليصل إلى مستوى قياسي.

وأوضحا أن ظاهرة انتحار الجنود الأميركيين أصبحت تشكل وباء، وأن عدد الجنود الذين يقدمون على الانتحار من البحارة والطيارين ومشاة البحرية يزيد عمن يقتلون في ميادين الحروب، وأن الانتحار يمثل السبب الأول في وفيات الجنود في الجيش الأميركي.

وأشارا إلى أن أكثر من ثلثي الجنود الأميركيين المنتحرين يقضون نحبهم عبر إطلاقهم النار على أنفسهم، وأن قرابة ثلاثة أرباع هذه الحالات تجري بأسلحة شخصية وليست عسكرية. وأضافا أن محاولة الكشف عن هذا الوباء تمثل أولوية لدى الجيش الأميركي.

وأوضح الكاتبان أن الإجهاد والكحول والسلاح تشكل خليطا خطيرا لدى الجنود الأميركيين، وأن الضباط وضباط الصف يحتاجون إلى التدريب وإلى الأدوات التي تجعلهم يمنعون تحول هذا الخليط إلى خطر قاتل، وقالا إن إحدى الوسائل الوقائية ضد الانتحار تتمثل في جعل الجنود الذين يشعرون بالتوتر يحفظون أسلحتهم في أماكن مغلقة عن طريق الأقفال.

وانتقد الكاتبان قانونا صدر في 2011 يحظر على القادة الحديث مع الجنود بشأن الأسلحة الشخصية، وقالا إن هذا الحظر يتعارض مع التزام كل قائد عسكري بضمان صحة الأفراد ورفاهيتهم ورعايتهم ورفع معنوياتهم، ودعيا الكونغرس الأميركي إلى رفع هذه القيود.

وقال الكاتبان إن الولايات المتحدة تنفق المبالغ الطائلة من أجل إنقاذ حياة الجنود الأميركيين في ميادين الحروب، وذلك من خلال تصفيح الآليات وتزويد الجنود بالمناظير الليلية وتدريبهم على أفضل التقنيات المتوفرة، مضيفان أنه ليس من المنطق إنفاق المليارات لإنقاذ الأرواح في الميادين مع ترك هذه الأرواح عرضة للانتحار في مواقع أخرى، وخاصة عندما يمكن تخفيض هذه المخاطر بالقليل من الجهد.

واختتم المسؤولان العسكريان المتقاعدان بالقول إنه سواء كان التهديد يأتي من نيران العدو أم بنيران صديقة أم بأيدي الجنود أنفسهم، فإن ثمة واجبا أخلاقيا بضرورة حماية أولئك الذين يخدمون في الجيش الأميركي، خاصة أن «هؤلاء الرجال والنساء يضعون أنفسهم تحت قيادتنا ورعايتنا، وأنهم يثقون بنا، ويجب علينا أن لا نخذلهم».

توقعات بتأجيل الاستفتاء بمنطقة «أبيي» السودانية

كشفت صحيفة (الإنتباهة) السودانية نقلا عن مصادر وثيقة، عن اتجاه قوي لتأجيل قيام الاستفتاء المزمع بمنطقة «أبيي»، وتعديل مقترح رئيس الآلية الأفريقية الرفيعة ثابو أمبيكي حول المنطقة، وذلك بعد تحركات الخرطوم الأخيرة للدول الإفريقية التي وصفت بالناجحة.

وأكدت المصادر، أن الدول الإفريقية باتت أكثر تفهما للقضية وترفض عرضها على مجلس الأمن ، وتطالب بالحل السلمي بين قبيلتي «الدنكا نوك والمسيرية» في الإطار المحلي.

بينما أبدت فرنسا وروسيا والصين دعمها لقضية المسيرية، ذات المصادر ذاتها أن هناك دولا وعدت باستخدام حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن إذا تم التصويت حول أبيي، بيد أن المصادر لم تفصح عن تلك الدول .

من جهته ، توقع القيادي بقبيلة المسيرية محمد عمر الأنصاري في تصريحات للصحيفة ، تأجيل استفتاء أبيي لإفساح المجال للحوار بين القبيلتين «المسيرية ودينكا نوك» للوصول إلى صيغة توافقية لحل القضية دون فرض أي حلول خارجية.

وأكد الأنصاري، أن مطلب المسيرية الأول إعطاء الفرصة لأصحاب المصلحة للحوار «لإزالة الغبن وأن يكون البقية مسهلين للحوار وصولا للحل»، مشيرا إلى أن روسيا تدخل بقوة لحل المشكلة بجانب التطمينات الكبيرة من فرنسا والصين .

وأضاف أن روسيا وفرنسا دفعتا بمقترحات جديدة تؤيد فيها رؤية المسيرية، وكشف أن فرنسا رفضت إجراء الاستفتاء في شهر أكتوبر العام المقبل، كما رفضت عدم تصويت المسيرية وقال إن الاتجاه الغالب أن يتم تأجيل الموعد المضرب للاستفتاء، قائلا: إن المسيرية جاهزون لكل الاحتمالات .